

المنهج الخلدوني وموقعه من منهج البحث التاريخي الحديث

الدكتور جميل موسى النجار
كلية الآداب، جامعة السابع من ابريل
الجمهورية العربية الليبية

Abstract

Ibn Khaldun's thought which was characterized by innovation in many of its aspects, has received a lot of attention by many researchers, studies, related to the various topics tackled in "Almuqaddama". Historians, however, did not pay Ibn Khaldun's historical thought enough attention so as to render prominent its important status in Khaldunian thought in general, and to reveal the fact that Ibn Khaldun was more of a historian than anything else; for Ibn Khaldun is a historian whose deep thought and wide knowledge of generat history helped establish the subject of 'the philosophy of history'. The accuracy that he demanded in historiography resulted in the establishment of 'Al-Omran' now called sociology. Thus, Al-Omran is no more than a criterion by which the truthfulness of historical data can be checked by the historian. Therfor, historians ought to pay Al-muqaddama as much attention as that paid by other scholars, for Al-muqaddama has dealt with many of the mistakes and lies in historiography and then can help researchers deduce a distinguished historical method. The present study attempts to carry out this deduction process. It starts with a review of the Khaldunian classification of the historians in terms of their accuracy, honesty and methods, and the reasons that incited Ibn Khaldun to study history and to detect the causes of its falsehood. Next, the study presents the historical methods that have been deduced from Al-muqaddama and then compares it with the modern historical method and its steps which start with the characteristics of the historian and goes through the stages that he has to follow, and these include:criticism process, the verification of historical facts, the organization of these facts, and providing reasons and explanation.

ملخص

شكل فكر ابن خلدون محوراً لدراسات الباحثين في موضوعات متعددة تضمنتها (المقدمة) وعاء هذا الفكر الذي تميّز بالإبداع والابتكار في جوانب كثيرة منه. قد اهتم الاجتماعيون بـ (العمران البشري والاجتماع الإنساني)، واهتم الفلاسفة بموضوع (فلسفة التاريخ). وغير هؤلاء وأولئك عالجوا موضوعات وآراء أخرى أدلى بها ابن خلدون في مقدمته. إلا أن المؤرخين لم يولوا الفكر التاريخي لابن خلدون عناية كافية تبرز موقعه الأساس من الفكر الخلدوني عامة، وتوضح حقيقة ارتباط هذا العالم في المقام الأول بعلم التاريخ وانتسابه إلى زمرة المؤرخين. فهو مؤرخ انتج فكره الثاقب وسعة اطلاعه على التاريخ موضوع فلسفة التاريخ. وتخص عن الدقة التي أرادها لكتابة التاريخ موضوع (العمران). فالعمران لا يعدو أن يكون معياراً للحكم على صحة الأخبار التاريخية وضعه صاحب المقدمة للمؤرخ ليعتمده في كتابة التاريخ. ومن ثم يجدر بالمؤرخين أن يولوا المقدمة اهتماماً لا يقل عن اهتمام غيرهم بها، فقد عاجلت المقدمة ما يعثري عملية كتابة التاريخ من أخطاء وأكاذيب معالجة تمكّن من استنباط منهج متميز في البحث التاريخي. وحاول هذا البحث أن يقوم بمهمة الاستنباط هذه مما يمهّد طريق صياغة منهج (عربي) في البحث التاريخي، يبتعد عن محاكاة المناهج الغربية محاكاة تامة. وبدأ البحث باستعراض التقسيمات الخلدونية للمؤرخين من ناحية دقتهم وأمانتهم ومناهجهم، والأساليب التي دعت ابن خلدون للانصراف نحو التاريخ وتحري أسباب تزويره. وعرض البحث بعد ذلك ما استخلصه من المقدمة من منهج للبحث التاريخي وقابله بالمنهج الحديث وخطواته التي تبدأ بصفات المؤرخ، وتتم بالمراحل التي يجب أن يتبعها، وأبرزها: عملية النقد، وإثبات الحقائق التاريخية، وتنظيم هذه الحقائق، والتعليل والإيضاح.

مقدمة:

لا ينتاب الباحث في فكر ابن خلدون⁽¹⁾ شك في القدرات الفكرية الإبداعية التي تمتع بها هذا العالم خاصة إذا ما قورن فكره ببيئته وبفكر عصره الذي سجل تراجعاً يمثل في الواقع انحسار الحضارة العربية الإسلامية وتراجعها كما لم يشهد ذلك العصر بعد نهضة أوروبا وتقدمها الحضاري، ذلك أن النهضة الأوروبية لم تبدأ إلا خلال القرن الذي أعقب وفاة ابن خلدون، ولم تنجب أوروبا قريناً له إلا بعد عصره بثلاثة قرون تقريباً إذا ما اعتبرنا الإيطالي (فيكو)⁽²⁾ قريناً له.

وقد أودع ابن خلدون فكره الذي يعالج موضوعات شتى في (مقدمته) التي كتبها لتاريخه الموسوم بـ (العبر)، فكانت المقدمة، دون التاريخ، الرعاء الذي ضم الفكر الإبداعي الخلدوني الذي غدا مجالاً رحباً لدراسات الباحثين من عرب وغربيين، في التاريخ وفلسفته وفي الاجتماع والسياسة والاقتصاد والفلسفة، بل وحتى في اللغة والأدب وعلوم الفقه والشريعة. وعلى الرغم من كل ما كتب من دراسات عن المقدمة في شتى العلوم والموضوعات، وهو كثير، فلا يزال ما احتوته من "تراث إنساني قيّم" ⁽³⁾ بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث والتحليل، لا من أجل الدراسة فحسب، بل لما نراه من ترابط ووشائج وثيقة تجمع بين عدد ليس بالقليل من القضايا التي عاجلها الفكر الخلدوني ومثيلها المعاصر، مما يمكن معه القول بأن فكر ابن خلدون هو فكر معاصر في إحدى صفاته وفي وجهه من وجوهه.

وفي الوقت الذي حظي فيه الفكر الخلدوني باهتمام من قبل الباحثين في علم الاجتماع، ومن قبل الفلاسفة، وغيرهم ممن وجدوا في المقدمة موضوعات وقضايا تدخل في تخصصاتهم، فإن اهتمام المؤرخين، فيما يبدو، بالمقدمة كان أقل نصيباً من اهتمام غيرهم بها، ربما لأن المقدمة في مجملها قد كتبت، كما يقرر صاحبها، ⁽⁴⁾ لتكون مُعِيناً على تحليل الأحداث التاريخية وفهمها، ولتكون، قبل ذلك، بـ (علم العمران البشري والاجتماع الإنساني) الذي جاءت به، معياراً للتحقق من صحة وصدق الروايات التاريخية. وقد وجد المؤرخون مثل هذه المعايير والقواعد في تفسير وفهم الأحداث التاريخية والتحقق من صدق رواياتها في المنهج الغربي الحديث للبحث التاريخي مما أغناهم عن النظر فيها ورد في المقدمة عنها، أو أنهم نظروا إلى المقدمة، في أحسن الأحوال، على أن ما فيها من فكر منهجي تاريخي (مفيد) ⁽⁵⁾ ولكنه لا يقوى على الوقوف إلى جانب المنهج الغربي الحديث في البحث التاريخي، وهو من ثم لا يستحق العناية به ودراسته.

وحقيقة اعتماد مؤرخينا على منهج البحث التاريخي الغربي حقيقة واضحة لا تحتاج إلى إثبات بقدر ما تحتاج إلى تفسير، وهي تعكس افتقارنا لمنهج بحث تاريخي خاص بنا، لذلك فإن فكرة الدراسة التي بين أيدينا قد استمدت وجودها من التأمل في واقع قفر الفكر التاريخي

العربي المعاصر لرؤية خاصة متميزة في البحث التاريخي، ومن واقع اعتمادنا في هذا المجال على ما أنتجه الفكر الغربي اعتماداً يكاد يكون تاماً، وهو أمر يتطلب دعوة مفكرينا ومؤرخينا لتغيير هذا الواقع بصياغة منهج عربي جديد للبحث التاريخي ينطلق، فيما نرى، من تراثنا الفكري الذي أفرز آراء وممارسات منهجية ونقدية بلورها الخلدوني ووظفها لصالح التاريخ، ويسترشد بتجاربنا الخاصة في ميدان الدراسات التاريخية، ولا يغفل، في الوقت نفسه، الاستعانة بالفكر الغربي لما أحرزه من تقدم كبير في هذا المضمار.

ومن ثم فإن التعرف على منهج البحث التاريخي الخلدوني أمر ضروري لاعتماد هذا المنهج كمنطلق لبلورة منهج عربي خاص في البحث التاريخي. كذلك فإن أهمية المنهج الخلدوني لمثل هذا العمل تتجلى بمقابلته بالمنهج الحديث ذي المضمون الغربي، ذلك أن ابن خلدون قد قطع، كما سنبين ذلك، شوطاً كبيراً من الطريق الذي رسمه الغربيون للدراسات التاريخية.

وإذا كانت الدعوة "لوضع مناهج تاريخية منبعثة من طبيعة الدراسات التاريخية الإسلامية"⁽⁶⁾ وملائمة لها، هي دعوة سبق وأن نودي بها، وهي تتصف في واقع الحال، بأنها دعوة عملية لأنها ترى بأننا وإن كنا بحاجة ملحة إلى فهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ لنستفيد منها في بحوثنا التاريخية، إلا أننا قد لا نستطيع متابعتها، وقد لا نتمكن من تطبيق قواعد البحث التاريخي الغربية على وجه تام في دراساتنا التاريخية،⁽⁷⁾ ومن ثم تتضح حاجة الدراسات التاريخية الإسلامية إلى منهج خاص بها.. نقول إذا كانت هذه الدعوة تتصف بالعملية والواقعية، فإنها قد تكون أكثر أهمية وفائدة إذا ما عممناها على مجمل الدراسات التاريخية ولم نقصرها على الدراسات الإسلامية منها، وحينها يمكن القول بأن دراساتنا التاريخية المعاصرة بحاجة إلى (منهج) من وضعنا يعكس ملامح شخصيتنا وفكرنا واتجاهاتنا. ولوضع مثل هذا المنهج فإن من الضروري التعرف على المنهج الخلدوني الذي يشكل منطلقاً وأساساً، من ضمن منطلقات وأسس أخرى، لوضع منهج عربي جديد للبحث التاريخي ينأى عن محاكاة المناهج الغربية الحديثة والنقل الحرفي عنها دون إهمالها بالطبع، ويتلمس طرائقه وأساليبه الخاصة به.

ومن ذلك كله تتضح أهمية دراسة منهج البحث التاريخي الخلدوني الذي نعني به، في بحثنا

هذا، التنظير الذي قام به ابن خلدون في مقدمته لما يجب أن يتبعه المؤرخ من أساليب، وما ينتهجه من طرق ليصل إلى فهم سليم للأحداث التاريخية بتعرفه على الأحداث الخاطئة والمزورة منها، واستبعاده لها. فليس المقصود بدراسة منهج البحث التاريخي الخلدوني هنا دراسة المنهج الذي اتبعه ابن خلدون في كتابة مؤلفه التاريخي (العبر)، فنحن بصدد الحديث عما (نظّر) له ابن خلدون وليس عما (طبقه) من منهج تاريخي.

وجدير بالذكر أن المنهج الذي طبقه ابن خلدون في (العبر) فيه اختلاف عن المنهج التاريخي الذي وضع أسسه في المقدمة، فابن خلدون، في مجال علم التاريخ، لم يكن مؤرخاً من مستوى متميز بقدر ما كان (فيلسوفاً للتاريخ)، ذلك أن الباحثين الذين تحّصوا (تاريخه) لاحظوا عدم التزامه بتطبيق (المنهج) الذي اختطه للمؤرخين في مقدمته، فهو بعد أن أخذهم على عدم تقديمهم للأخبار ومن ثم قيامهم بنقل الأخبار غير الصحيحة والموضوعة، تجاوز هو مثل هذا النقد) الذي وضع ضوابطه في المقدمة لينقل في (العبر) أخباراً ضعيفة لا تقوى على الوقوف بوجه تلك الضوابط النقدية عينها،⁽⁸⁾ مما جعل بعضهم يضعه في مرتبة لا تفوق مراتب معظم أقرانه من المؤرخين الذين سبقوه وهي دون مرتبة بعضهم الذين تفوقوا عليه كمؤرخين.⁽⁹⁾

ولكنه على الرغم من ذلك كله يبقى ابن خلدون (مؤرخاً) بالدرجة الأولى، ومؤرخاً متميزاً، ليس بتاريخه، بل بتاريخه وما يتطلب فهم التاريخ من فكر نقدي ثاقب، ومن آراء في تحليل وتفسير أحداثه أودعها في المقدمة، تلك الأفكار والآراء الثرية التي استخلصنا منها (منهجاً للبحث التاريخي) تناثر في ثنايا حديثه في الصفحات الخمسين الأولى من المقدمة، ثم جاءت بقية المقدمة بما حوته من موضوع كلي (العمران البشري والاجتماع الإنساني)، وموضوعات فرعية متفرقة أخرى، لكي تكون (معيّاراً) يوظفه المؤرخ في دراسته للتاريخ لاستخلاص التاريخ الصحيح.

ومن ثم فإن صورة (المؤرخ) الخلدونية عكست، لما تضمنه معيار (العمران) هذا من موضوعات شتى، ملامح أخرى غير ملامح المؤرخ أبرزها ملامح (عالم الاجتماع) و (عالم الاقتصاد السياسي). وذلك ما حدا بغير المؤرخين أحياناً على مسخ هذه الصورة لصالح

علومهم وموضوعاتهم في غفلة من المؤرخين الذين لم يبرزوا بعد، فيما نعلم، الصورة الحقيقية الأصلية لابن خلدون.. صورة المؤرخ، ولو أن نفرأ قليلاً منهم، في الواقع، قد وضع ابن خلدون في موضعه الصحيح كمؤرخ "فحسب"،⁽¹⁰⁾ بل ذهب المؤرخ الإنكليزي (روبرت فلنت) إلى القول بأنه "مؤسس علم التاريخ"،⁽¹¹⁾ ولعل ما دعا (فلنت) إلى اعتبار ابن خلدون مؤسس علم التاريخ، مع أن التاريخ كان علماً قبله عند العرب المسلمين، هو أن معظم الغربيين يرى التاريخ لا يرتقي ليكتسب صفة العلم إلا بالمنهج المحدد للبحث التاريخي الذي يتبعه المؤرخ، ذلك المنهج الذي تبلور في الغرب أواخر القرن الماضي غير أن كثيراً من أسسه، كما سنطلع عليها لاحقاً، قد وجدت في المقدمة.

كما أن ابن خلدون بمنهجه في البحث التاريخي أيضاً، وبنظراته التأملية الشاملة للتاريخ صار مؤسساً لـ (فلسفة التاريخ)، فالفلاسفة يرون بأن من شأن فلسفة التاريخ، كفرع من فروع فلسفة العلوم، "تمحيص المنهج الذي يصطنعه المؤرخون، تجريباً كان أو استنباطياً أو مزاجاً منها، ومناقشة تحليل المصادر التاريخية..".⁽¹²⁾

وبتعرفنا على قيمة منهج البحث التاريخي الخلدوني وموقعه الأساس من المقدمة يصبح طريقنا ممهداً لدراسة هذا المنهج، وبيان مكانته من منهج البحث التاريخي الحديث، ولكنه قبل ذلك لا بد من التنويه بأمور منها:

1 - إن ابن خلدون لم يشر، بطبيعة الحال، إلى مصطلح (منهج البحث التاريخي)، فهو مصطلح استحدث بعد عصره بوقت طويل كما لا يخفى على كثير من الباحثين. ولكن حديثه في بداية المقدمة عن أكاذيب وأخطاء المؤرخين وجهلهم، كما يقول، بطبيعة (العمران البشري) يشكل في مجموعه طرائق وأسساً للدراسة التاريخية عرفت بالمنهج في تعبيرنا الحالي.

على أن روح التنظير لدى ابن خلدون لمنهج البحث التاريخي كانت واضحة من أول صفحة دونها من المقدمة، وذكر في تعريفه للتاريخ بأنه في "باطنه نظر وتحقق، وتعليل للكائنات ومباديه دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"،⁽¹³⁾ ولا يتم هذا

كله إلا بخطوات دقيقة محددة، فصل الحديث عنها فيما بعد، تشكّل في مجموعها (منهجاً) لكتابة التاريخ.

2- ومنها غموض وعدم دقة كثير من الأفكار التي أوردها ابن خلدون في مقدمته، مما حدا ببعض الباحثين على وصف عدم وضوح ودقة ابن خلدون بـ (الظاهرة الخلدونية العامة)،⁽¹⁴⁾ وسبب ذلك، فيما يبدو، استعماله لكثير من العبارات غير الواضحة والكلمات التي تحتل دلالات ومعان شتى واستخدامه لمصطلحات خاصة به لم يعن كثيراً بشرحها، وقد أدى ذلك إلى اختلاف الباحثين في فهم مقاصده، واتهام بعضهم للبعض الآخر بعدم الدقة أو الخطأ في فهم عباراته وأفكاره.⁽¹⁵⁾ ولكنه يبدو أن هذه الظاهرة الخلدونية العامة وإن كانت قد انعكست على الجزء الذي نقوم بدراسته من المقدمة مما هو مختص بموضوع منهج البحث التاريخي الخلدوني، إلا أن المؤرخ المدقق قد يكون أكثر قدرة من غيره على دراسة هذا الموضوع من المقدمة واستيعاب الآراء والمقاصد الخلدونية منه، ذلك أن عدم تخصص بعض الباحثين في الموضوع الذي يعالجونه من المقدمة غيب عنهم، فيما نرى، حقيقة الصورة التي يرسمها ابن خلدون لذلك الموضوع،⁽¹⁶⁾ ومن ذلك تناول غير المؤرخين لقضايا من المقدمة تخص علم التاريخ.

3- ومما يجدر بنا التنويه به أيضاً ذلك العرض غير المنظم الذي قدمه لنا ابن خلدون في مقدمته للآراء والأفكار التي تشكّل في مجموعها منهجاً للبحث التاريخي، فجاء هذا المنهج مفتقراً إلى تنسيق منطقي سليم، مما احتاج معه إلى تنسيق وترتيب قمنا به على ضوء ما يقرره منهج البحث التاريخي الحديث، فاخترنا من المقدمة أولاً ما يقابل المرحلة الأولى من مراحل المنهج الحديث، ثم ما يقابل بقية المراحل بالتتابع، ولكن هذا الترتيب ليس بالضرورة صحيحاً، وهو قابل للتعديل والتصحيح إذا ما أريد توظيف المنهج الخلدوني في صياغة منهج عربي جديد للبحث التاريخي.

وربما كان هذا الجانب الذي نؤاخذ عليه ابن خلدون قد جاء نتيجة كتابته للمقدمة في وقت قصير لا يتعدى خمسة أشهر كما يذكر هو في خاتمتها.⁽¹⁷⁾ أو لأنه قد كتبها، وهي ما هي عليه

من ثراء فكري، تحت وطأة غزارة الأفكار وتدققها التي يغفل معها التنظيم الدقيق، وإن كان ذلك كله لا يقوى على تبرير العرض الذي افتقر إلى التنظيم للآراء والأفكار المتعلقة بمنهج البحث التاريخي التي بسطها ابن خلدون في مقدمته.

وقد وضع ابن خلدون الأسس التي تكوّن في مجملها منهجاً للبحث التاريخي في حديثه عن أخطاء المؤرخين وتلفيق بعضهم للأخبار التاريخية. وفي تمهيد لما سوف يقوم به من تحرّ ونقد لأخطاء المؤرخين، وتزييف بعضهم لوقائع التاريخ وأحداثه، استعرض ابن خلدون، بنظرة عامة تخللتها أمثلة مقتضبة، المؤرخين العرب المسلمين فجعلتهم ثقات، ومتطفلين، ومقلدين جاهلين، مما يمكن معه القول بأنه قسمهم إلى ثلاث طبقات، هي:

الطبقة الأولى: طبقة الثقات أو (الفحول).

الطبقة الثانية: طبقة (المتطفلين) الذين قاموا بخلط الأخبار الواردة في كتب الثقات بأخبار باطلة جاءت إما عن جهلهم، أو عن أغراض في أنفسهم.

الطبقة الثالثة: وهي تضم كثيراً من المؤرخين الذين خصهم ابن خلدون بنقد لاذع، وهم ممن اعتمدوا في تدوين التاريخ على ما ورد في تواريخ الطبقة الثانية بما فيها من أخطاء وأكاذيب، فنقلوها كما هي دون تمحيص " ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والاحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها. فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب قليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين سليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل... والناقل إنما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل، والعلم يجلوها صفحات الصواب ويصقل ". (18)

وبغض النظر عن مدى دقة هذا التقسيم وصوابه وتطابقه مع مسيرة التاريخ والمؤرخين العرب المسلمين مما هو خارج عن موضوع هذه الدراسة، فإن ابن خلدون، وبصدد التمهيد أيضاً لنقد أعمال المؤرخين، قسّم المؤرخين تقسيماً آخر يقوم على منهجهم في التدوين التاريخي، ودرجة صدقهم ووعيهم للأحداث التاريخية، فالقسم الأول، ضم المشهورين

والثقات " الذين ذهبوا بفضل الشهرة والأمانة المعتبر ". وعدد أفراد هذه الفئة قليل لا يتجاوز " عدد الأنامل "، ويأتي في مقدمتهم ابن اسحق والطبري وابن الكلبي والواقدي وسيف بن عمر والمسعودي " وغيرهم من المشاهير "، وهؤلاء وإن جرى العرف بقبول أخبارهم والوثوق بتواريخهم " واقتفاء سننهم في التصنيف " فإن أخبارهم ليست في مقام منزّه عن النقد، و " الناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم " ⁽¹⁹⁾ وفقاً لقواعد (العمران) الخلدوني وطبائعه. والتاريخ الذي دونه هؤلاء كان تاريخاً عاماً لصدر الإسلام وللدولتين الأموية والعباسية، وبعضهم جعله تاريخاً (عالمياً) يتناول، إضافة إلى التاريخ الإسلامي، تاريخ الدول والأمم المعروفة منذ بدء (الخلقة).

أما القسم الثاني، فقد ضم المؤرخين الذين اقتصر كل منهم على تدوين تاريخ قطره أو دولته، " ووقف في العموم والإحاطة عن الشأوا البعيد " ⁽²⁰⁾. وهذا منهج معيب، كما يبدو، من وجهة نظر ابن خلدون، ذلك أن التاريخ له هدف بعيد يوصل إليه النظر والتحقيق في باطن (التاريخ لاستخراج (حكيمته)، وليس سرد (الظاهر) الذي لا يزيد على أخبار الأيام والدول. وهذا الهدف لا يتحقق باقتصار المؤرخ على تدوين تاريخ دولة من الدول أو مصر من الأمصار، وإعراضه عن (العموم والإحاطة) التي لا يمكن بغيرها الوصول إلى هدف التاريخ وحكيمته. ولم ينتقد ابن خلدون هذه الفئة من المؤرخين إلا من هذه الناحية، في حين وجه نقداً لا ذعاً للمؤرخين الذين جاءوا بعدهم، ممن اعتبرناهم يشكلون:

القسم الثالث من المؤرخين الذين تناولهم في حديثه هذا، فالمؤرخ من هؤلاء ما هو إلا مقلد للمؤرخين الذين انتظموا في سلك القسمين السابقين، وهو بهذا " بليد الطبع والعقل أو متبلد " ينسج على منوال السابقين دون أن يلتفت إلى تغير أحوال الدول والمجتمعات. ومؤرخو هذا القسم اهتموا بنقل الأخبار " المتداولة بأعيانها " دون التحقق من صحتها " اتباعاً لمن عني من المتقدمين بشأنها "، وهم حينها يتعرضون لتاريخ دولة من الدول يحافظون على نقل أخبارها " وهما أو. صدقاً، لا يتعرضون لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايته، وأظهر من آيتها، ولا علة الوقوف عند غايتها " مما يضيق مهمة التاريخ الاعتبارية الحكيمة، فيبقى الناظر في تاريخ الدولة وتعاقبها غير عارف بأسباب قيامها

ورقيها وتراجعها، " مفتشاً عن أسباب تراجحها أو تعاقبها، باحثاً عن المنع في تباينها أو تناسبها ". (21)

والقسم الرابع، الأخير، من المؤرخين قام منهجهم على الاختصار المخل في تدوين التاريخ مما يمكن معه القول بأنهم كانوا كبقية معاصريهم من المشتغلين بالعلوم والفنون الأخرى الذين اقتصر جهورهم على التعليقات والحواشي واختصار مؤلفات المتقدمين وأعمالهم. وهؤلاء المؤرخون اكتفوا بذكر نبذ مختصرة عن تواريخ الحكام والدول مما أخل بعملهم خلافاً لا يعتبر معه " لهؤلاء مقال ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال، لما أذهبوا من الفوائد، وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد ". (22)

ويلاحظ أن التقسيمين الرئيسيين السابقين للمؤرخين تعوزهما دقة الملاحظة، ووضوح العرض وسلامة تسلسله، مما يبدو معه بأن ابن خلدون تناول هذا الموضوع بصورة عرضية تمهد فحسب لموضوع يستهدفه بالأساس دون غيره، ويخصه باهتمام متميز... موضوع قراءة التاريخ قراءة صحيحة تمر عبر كشف غير الصحيح منه الذي دبحته نيراع المؤرخين المتطفلين والجاهلين والوضاعين، وهو ما سيتناوله، نعني موضوع الأخطاء والأكاذيب، بتفصيل ووضوح أكثر مكننا أن نستخرج منه (منهجاً تاريخياً)، أو أهم أسس مثل هذا المنهج، وفي مقدمتها، كما سنرى، (النقد) و (معايير إثبات الحقائق التاريخية).

ولكن لماذا كل هذا الاهتمام الذي ابداه ابن خلدون بمعرفة التاريخ، أو التاريخ الصحيح على وجه التحديد، التي لا تتأتى إلا بالتحري عن منهج المؤرخين، وعن مدى صدقهم في نقل الأخبار، وأسباب أخطاء وتزوير بعض لها؟ وجواباً على هذا السؤال نقول: إن الدواعي التي حدثت بابن خلدون إلى الانصراف نحو التاريخ وقراءته واعية كشفت عن أخطاء وأكاذيب المؤرخين، ورسمت منهجاً للبحث التاريخي القويم، لا تعدو، كما يبدو، الأسباب عينها التي دفعت المسلمين عموماً إلى الاهتمام بهذا العلم لعري التلازم الوثيقة بينه وبين مختلف أوجه حياتهم. ولكن مما لا شك فيه أن بصيرة ابن خلدون في توجيهها نحو التاريخ كانت متميزة عن غيرها فأنتجت هذا الكم من الإبداع الفكري الذي أودعه في المقدمة. فالتاريخ كان، وما يزال، وثيق الصلة بحياة المسلمين خاصة ما تناول منه عهد

الرسول (ص) والخلفاء الراشدين. وكانت نشأته مرتبطة عندهم بعلوم الحديث والتفسير التي تستنبط منها الأحكام الشرعية المتعلقة بمختلف شؤون الحياة العامة والخاصة للإنسان المسلم. وهذه العلوم تعتمد في جانب من مباحثها على الأخبار والتواريخ التي تنقل أحاديث الرسول (ص)، بل سنته وسيرته على وجه أعم، وتروي أسباب النزول لطائفة من آيات القرآن الكريم بما يساعد على فهمها وتفسيرها وتوضيح ما أجمل منها. وحاجة المسلمين هذه إلى التاريخ لا تزال قائمة من هذا الجانب ولكن بالمقدار الذي يدخل فيه الإسلام في أوجه الحياة المختلفة لمجتمعات المسلمين الحاضرة المتعددة.

وفي المرحلة التي أعقبت مرحلة نشأة علم التاريخ وارتباطها بالحديث خاصة أنبسط بالتاريخ مهمة أخرى عززت من مكانته وأهميته، فكان عليه أن يتحدث حينما يستنطق، في الأزمات والأوقات العصيبة، عن عزة وقوة الأمة وعظمتها في صدر الإسلام، وعن أسباب تلك العزة والقوة والعظمة ووسائلها للاستعانة بها في تجاوز أوقات المحن. ومن هنا لجأ ابن خلدون، حينما نكبه الواقع على الصعيد الشخصي والعام⁽²³⁾، إلى التاريخ لا ليطالعه بل ليستنطقه ويستفتيه ويستعين به على فهم الحاضر⁽²⁴⁾، ما تعلق منه بشخصه، وما تعلق منه بأحوال عصره كلها.

وحينما كان (الملجأ) هو (التاريخ) طفق ابن خلدون يبحث عن وسائل فهم التاريخ الصحيح الذي لم تطله يد التحريف عن قصد أو سهو أو خطأ، فأنشأ بحثه هذا علماً جديداً، دعاه ابن خلدون (علم العمران) أو (علم الاجتماع الإنساني)، يكون معياراً صحيحاً للأخبار التاريخية، ومقياساً يقيس عليه المؤرخون الأحداث التي ينقلونها. ولما لم يكن مثل هذا المعيار أو المقياس موجوداً قبله تحدث ابن خلدون عن أخطاء المؤرخين وأسبابها، فوضع بذلك منهجاً للبحث التاريخي يمكننا أن نتبين أهميته حينما ندخل في صميم الحديث عنه، ونلتمس ما يقابله في المنهج الحديث للبحث التاريخي.

والتعرف على المنهج التاريخي الخلدوني، وبيان أهميته، ومقابلته بالمنهج الحديث للبحث التاريخي يستدعي أيضاً التوقف عند معنى (المنهج) ومعنى (منهج البحث التاريخي). فالمنهج عامة (Method) يقصد به "طائفة من القواعد العامة التي تنظم المعلومات والأفكار من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية".⁽²⁵⁾ أو هو، في تعريف آخر له، "فن ترتيب الأفكار

ترتيباً دقيقاً بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة".⁽²⁶⁾ ولم يظهر المنهج بهذا المعنى إلا ابتداء من عصر النهضة الأوروبية، وإن لم يتبلور معناه إلا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكل علم منهجه، أي أن لكل علم قواعده وعملياته الخاصة به التي تتيح للمشتغل به الحصول على "المعرفة السليمة عن طريق بحثه عن الحقيقة".⁽²⁷⁾ فالمنهج أمر لازم للعلم، ولا يعد العلم علماً إلا به. وهو ما يميزه عن المعرفة التي تفتقر إلى التنظيم والتنسيق، ذلك أن بالإمكان تعريف العلم بأنه "المعرفة المنظمة المبوبة المقننة"،⁽²⁸⁾ وهو من وجهة نظر الفيلسوف المعاصر (جون ديوي) "كل دراسة منظمة لها قواعد عامة متفق عليها"،⁽²⁹⁾ ومن ثم فإن المعرفة إذا ما اتسقتها التنظيم أصبحت علماً. وقد اكتسب التاريخ صفة العلم، على رأي كثير ممن تصدى لإثبات علميته، بالمنهج الذي يتبع في بحثه ودراسته.

أما منهج البحث التاريخي، فيعرفه الدكتور حسن عثمان، الذي اعتمد على أفضل ما كتبه الغربيون عنه بقوله، "هو المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية - بقدر المستطاع - ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامه. وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الأصول والمصادر، وإثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه، وتحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها، ونقدها نقداً باطنياً وإيجابياً وسلبياً، وإثبات الحقائق التاريخية، وتنظيمها وتركيبها، والاجتهاد فيها، وتعليقها، وإنشاء الصيغة التاريخية، ثم عرضها عرضاً تاريخياً معقولاً"⁽³⁰⁾ على أن هذه المراحل أو الخطوات التي يجب أن تتبع في الدراسة العلمية للتاريخ يلزمها باحث يتمتع بصفات خاصة تؤهله للقيام بهذا العمل، لذلك وضع منهج البحث التاريخي الحديث، قبل تناوله لتلك الخطوات، شروطاً وصفات لا بدّ من توفرها في الباحث أهمها ملكة النقد، ثم الأمانة والشجاعة والإخلاص وعدم التحيز، والتمتع بالصفات الإنسانية من إحساس وذوق وعاطفة وتسامح، بالقدر الذي يتمكن معه الباحث من إدراك نوازع وتصرفات الشخصيات التي حركت أحداث التاريخ، وغيرها من صفات كالصبر على صعوبات البحث والوعي والمقدرة على التنظيم.⁽³¹⁾

وجدير بالذكر أن المؤرخين بدأوا منذ مطلع القرن التاسع عشر بالعمل على إخضاع التاريخ

للمنهج محدد في دراسته وبحثه لإدخاله في زمرة العلوم وإبعاده عن ميادين الأدب والفلسفة والمعارف العامة التي تفتقر إلى وظيفة مستقلة، شأنهم في ذلك شأن المشتغلين ببقية الموضوعات التي لا تنتمي إلى العلوم البحتة كالرياضيات والطبيعات الذين أرادوا لموضوعاتهم أن تكون علوماً تتبع منهجاً خاصاً بها في الدراسة على غرار ما للرياضيات من منهج استدلالى أو برهاني وما للطبيعات من منهج تجريبي، فقام بعضهم، في منتصف القرن الماضي، بوضع منهج للبحث التاريخي استخلصوه من تجاربهم العملية الخاصة في دراسة التاريخ، ومن استقصاء تجارب غيرهم من المؤرخين، معتبرين أن التاريخ علم يقوم على منهج محدد خاص به، ويعتمد على العقل في دراسته لأنه، كما يقول المؤرخ الإنكليزي المعاصر (كولنجوود) "يبحث عن الأسباب من خلال الأسئلة، وأنه يخضع للعقل في إجابته عن الأسئلة".⁽³²⁾ وكان أبرز هؤلاء (درويسن ت 1858) في كتابه (مناهج التاريخ)، و (برنهايم ت 1889) في مؤلفه (كتاب في الطريقة التاريخية)، و (دي كولانج ت 1889) في دراساته التاريخية المعتمدة التي اتبع فيها منهجاً علمياً محدداً في البحث التاريخي. وتوجت جهود الأوربيين في هذا المضمار بقيام المؤرخين الفرنسيين (لانجلوا وسينوبوس) بإصدار كتابهما الموسوم بـ (المدخل إلى الدراسات التاريخية) سنة 1898،⁽³³⁾ الذي يعد من أفضل ما كتب في منهج البحث التاريخي، وهو من أهم المصادر التي لا غنى عنها للمؤرخين حتى الوقت الحاضر.

المنهج الخلدوني.. عرض ومقابلة: ويفضي بنا حديثنا المتقدم إلى الدخول مباشرة في المقدمة، وتحديداً في الصفحات التي سبق وأن أشرنا إلى قيام ابن خلدون بتضمينها لأفكار تبلور في مجموعها منهجاً للبحث التاريخي محاولين عرض خطوات هذا المنهج، والتنويه بما يقابلها من خطوات لمنهج البحث التاريخي الحديث، وبالتسلسل نفسه الذي يعتمد عليه هذا الأخير. وقد سبق إيجاز خطوات المنهج اعتماداً على كتاب (منهج البحث التاريخي) للدكتور حسن عثمان، وهو من أفضل المؤلفات العربية، إن لم يكن أفضلها في منهج البحث التاريخي. كما ستقتضي مثل هذه المقابلة الإشارة إلى موارد تقصير المنهج الخلدوني عن نظيره الحديث، ذلك أن ابن خلدون لم يتناول، بطبيعة الحال، كل قضايا البحث التاريخي التي عاجلها المحدثون.

فقد تحدث ابن خلدون عن صفات المؤرخ بالقدر الذي يغطي معظم ما أورده المنهج الحديث عن هذه الصفات، فقد اشترط للمؤرخ أن يتمتع بالدقة،⁽³⁴⁾ فلا يبالغ في نقل الأخبار، وما ذلك، كما يقول، "إلا لولوع النفس بالغرائب وسهولة التجاوز على اللسان".⁽³⁵⁾ وأن يكون صادقاً، واعياً، لا يغفل عن النقد فـ "لا يحاسب نفسه على خطأ ولا عمد، ولا يطالبها بتوسط ولا عدالة، ولا يرجعها إلى بحث وتفتيش فيرسل عنانه، ويسيم في مراتع الكذب لسانه".

كما أنه اشترط للمؤرخ في نص آخر "حسن نظر وتثبت يفيضان بصاحبها إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط. لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذهاب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق. وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع، في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط...".⁽³⁷⁾ ومن ذلك كله نستخلص شروطاً أهمها ما يقابل (ملكة النقد) في المنهج الحديث، علاوة على الأمانة والصدق. وربما كانت أيضاً عبارة "حسن النظر" التي وردت في هذا النص الخلدوني تقابل صفات الإحساس والذوق والعاطفة والتسامح التي اشترطها المنهج الحديث للمؤرخ.

فيما يتعلق بمراحل أو خطوات منهج البحث التاريخي، فيمكن أن نستخلص منها في المنهج الخلدوني (سعة الثقافة) التي يجب أن يتسلح بها المؤرخ، فالتاريخ "محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة"⁽³⁸⁾ يتزود بها المؤرخ قبل دراسته للتاريخ، فالمؤرخ يلزمه "العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بون ما بينها من الخلاف...".⁽³⁹⁾ وهذا كله يماثل المرحلة الأولى

من المراحل التي أوجبهها المنهج الحديث لدراسة التاريخ، وهي تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له باطلاعه على جملة من المعارف والعلوم التي تسمى بـ (العلوم المساعدة). ويلاحظ أن هذه الثقافة العامة والعلوم المساعدة هي أوسع بكثير مما كان متاحاً منها في عصر ابن خلدون للاختلاف الكبير بين ثروة العصرين من العلوم والمعارف، وللتقدم الواسع في أدوات البحث والوسائل التي أحرزها التاريخ في العصر الحديث، ومن ثم فلا يمكن أن نتظر من ابن خلدون أن يتناول ما دعاه المحدثون بالعلوم المساعدة بالتفصيلات والتوسع الذي تناوله بها.

ثم نستخلص من المقدمة الخطوة الثانية من خطوات المنهج التاريخي الخلدوني. ويجب أن نلاحظ قبل أن نتعرض لذكرها بأننا قد أشرنا إلى أن عرض هذه الخطوات، التي استخلصناها مما تنأثر في صفحات كثيرة من المقدمة، يعتمد في تسلسله على ما أقره المنهج الحديث من تسلسل لمراحل البحث التاريخي، ذلك أن ابن خلدون، وكما سبق القول أيضاً، لم يعرض أفكاره المتعلقة بالمنهج التاريخي بتنسيق وتنظيم وتسلسل منطقي. والخطوة الثانية هذه عند ابن خلدون تقابل الخطوة الثانية، وهي اختيار موضوع البحث، من المنهج الحديث، والنص الخلدوني الذي نريد توظيفه في هذه الخطوة يشير إلى ضرورة أن يتناول المؤرخ في كتاباته الموضوعات النافعة التي تعالج مشاكل عصره وتحظى باهتمام أبناء هذا العصر، وأن يبتعد عن تقليد السابقين فيتناول مسائل طرقوها لم يعد فيها نفع للمعاصرين له ولا تحظى باهتمامهم. ويضرب لذلك مثلاً بقيام المؤرخين السابقين لعصره بذكر تفصيلات عن أحوال كل دولة أرخوا لها وكل (ملك) حكمها، فيذكرون "أسمه ونسبه وأباه وأمه ونسائه ولقبه وخاتمه وقاضيه وحاجبه ووزيره"،⁽⁴⁰⁾ ودافعهم في ذلك تشوق الناس "على سير أسلافهم ومعرفة أحوالهم ليقترفوا آثارهم وينسجوا على منوالهم، حتى في اصطناع الرجال من خلف دولتهم، وتقليد الخطط والمراتب لأبناء صنائعهم وذويهم".⁽⁴¹⁾ وكل ذلك الغرض الذي دفع السابقين إلى كتابة ما كتبوه لا يعني مؤرخي عهد ابن خلدون، وعليهم أن لا ينسجوا على منواله "فما الفائدة للمصنف في هذا العهد في ذكر الأبناء والنساء ونقش الخاتم واللقب والقاضي والوزير والحاجب من دولة قديمة لا يعرف فيها أصولهم ولا أنسابهم ولا مقاماتهم".⁽⁴²⁾ فمؤرخو

عهد ابن خلدون "إنما حملهم على ذلك التقليد والغفلة عن مقاصد المؤلفين الأقدمين والذهول عن تحري الأغراض من التاريخ"،⁽⁴³⁾ فالتاريخ له أغراض تحدد الموضوعات التي يتناولها المؤرخ، والموضوعات، العامة والجزئية، التي تعالج في الدراسة التاريخية يجب أن تختار بعناية، وكما يقرر ذلك أيضاً منهج البحث التاريخي الحديث، ولكن، وبطبيعة الحال، بشكل أكبر من التوسع والتفصيلات التي تنسجم مع روح العصر ومشكلاته.

وتفصي بنا المرحلة الثانية من مراحل منهج البحث التاريخي الحديث إلى مرحلة جمع الأصول والمراجع التي تعقبها ثلاث مراحل أخرى هي على التوالي: إثبات صحة الأصول والمراجع، ومرحلة تعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه، ومرحلة تحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها. وهذه المراحل الثلاث تعرف بالنقد (الخارجي) باصطلاح المنهج الحديث. ولم يتطرق ابن خلدون إلى ذكر شيء في مقدمته يماثل عمليات النقد الخارجي هذه، في حين تناول ما يعقبه من نقد يعرف بالنقد (الباطني) أو (الداخلي) بدقة وتفصيل، وبخاصة لجزئه الأهم الذي يصطلح عليه المنهج الحديث بالنقد (الباطني السلبي).

والنقد يشكل أهم أجزاء ومراحل منهج البحث التاريخي الحديث، ف "العمل في التاريخ عمل نقدي من الطراز الأول"،⁽⁴⁴⁾ ويمثل النقد الباطني عماد هذا المنهج وأساسه. أما النقد الخارجي الذي يسبقه، مما لم يرد له ذكر عند ابن خلدون، فهو مرحلة تحضيرية محدودة الأهمية، ذلك أن "النقد النفساني [الباطني] للتفسير والأمانة والدقة هو الذي يمكن أكثر من غيره من النفوذ إلى أعماق المعرفة بالآزمات الماضية، وليس النقد الخارجي".⁽⁴⁵⁾ أما النقد الخارجي ف "تحضيري كله، إنه وسيلة وليس غاية، والمثل الأعلى أن يكون قد أنجز منه ما يكفي لكي تتمكن أنفأ من الاستغناء عنه، إنه مجرد ضرورة مؤقتة.. وهو آخر العمليات التي يمكن عدها عمليات تحضيرية لأعمال النقد العالي (الباطن)..".⁽⁴⁶⁾ وقد انصب اهتمام ابن خلدون على النقد الباطني السلبي.

وجدير بالذكر أن بعض الغربيين يرى بأن النقد غامضة، وما يتعلق منه بالتاريخ أيضاً، لم يظهر إلا في أوروبا في العصور الحديثة، "فالشرقيون والعصور الوسطى لم تكن لديهم فكرة واضحة

عنه" (47) كما يقول المؤرخان الفرنسيان لانجلوا وسينوبوس في كتابهما (المدخل إلى الدراسات التاريخية). ولكننا نرى عدم صحة هذا الرأي، فنقد النصوص عامة، ومن بينها النصوص التاريخية، كان ملازماً لحركة التدوين العربي الإسلامي منذ قيامها، وارتبط قبل ظهور التاريخ، كعلم أو موضوع مستقل، بعلم الحديث. ولم يقتصر، كما قد يتبادر إلى الذهن، على نقد الرواة بل تعداه إلى نقد الرواية أيضاً في التاريخ وفي غيره من علوم، وتفصيل ذلك يخرجنا عن موضوع الدراسة. كما أن ما يدعم القول بعدم صحة مثل هذه الآراء تلك الروح النقدية الواضحة التي ظهرت في الفكر الخلدوني، الذي كان في مجمله "فكراً موسوعياً نقدياً" (48) لم يقتصر على التاريخ، الذي سنتعرف على الاتجاه النقدي البحث الذي أوجبه ابن خلدون في دراسته، بل تعداه إلى نقده "للمعرفة والعلوم السائدة في عصره أيضاً". (49)

ويمجد بنا قبل التحدث عن المنهجية النقدية التاريخية لابن خلدون، التي تقابل عمليات النقد الباطني باصطلاح المحدثين، أن ننوه بما يبدو لنا من تأثر ابن خلدون في هذا المجال باتجاهات أهل الحديث واستفادته من الروح النقدية التي تمتعوا بها، خاصة وأنه كان متمكناً من علوم الحديث، كما يرى الدكتور وافي في تمهيده للمقدمة، كل التمكن، (50) وللدرجة التي أهلهت لأن يعين أستاذاً للحديث بمدرسة (صرغتمش) إحدى المدارس المرموقة علمياً في مصر على عهده، وأن يعقد فصلاً في علوم التاريخ في مقدمته يدل على حسن اطلاع فيها وإن اتصف بالاختصار والإيجاز. (51) فمعلوم أن علوم الحديث تقوم على النقد العقلي والنقلي، لمتون الأحاديث وسلاسل روايتها. ومعلوم أيضاً ذلك الارتباط الوثيق الذي نشأ منذ البداية بين الحديث وكل من الأخبار والتواريخ، وكل ذلك يجعل الاستفادة، في مجال عملية النقد، من الحديث لصالح التاريخ أمراً ممكناً لكل باحث مدقق كابن خلدون، الذي لم تقتصر استفادته على نقل جوهر الفكرة من الحديث إلى التاريخ بل اجتهد في توسيعها وتطويرها بما يلائم طبيعة موضوع التاريخ.

النقد الخلدوني المقابل للنقد الباطني: يشكل النقد الباطني العمود الفقري لمنهج البحث التاريخي الحديث. وينقسم إلى نقد باطني إيجابي، ونقد باطني سلبي، يركز الأول منهما على نصوص الأصول التاريخية فيخضعها للتحليل لمعرفة المعنى الحقيقي الذي يقصده كاتب

النص من الكلمات والعبارات التي استخدمها. أما الثاني، وهو سلبي، فأكثر أهمية من الأول، ويتناول نقد النصوص التاريخية بتحليل ظروف تدوينها، والتحري عن مدى صدق كاتبها وعدالتهم ووعيهم بما دونوه.

وتتخذ عملية النقد الباطني الإيجابي عدة طرق للوصول إلى هدفها، منها التحليل اللغوي الذي يتناول، مثلاً، دلالات الألفاظ التي قد يعترها التعديل أو التغيير بتعاقب العصور، ومنها محاولة التعرف على المقاصد الحقيقية لكاتب النص وفيما إذا كان قد استعمل بعض التعبيرات للوصول إلى المعنى الذي يهدف إليه بطريق ملتو معتمداً الرمز أو الفكاهة أو الإضمار أو المجاز اللغوي من استعارة ومبالغة وتورية.⁽⁵²⁾ وحينما لا يقوم المؤرخ بعملية النقد الباطني الإيجابي هذه، أي لا يهتم بمحاولة فهم النص التاريخي فـ "من المؤكد أنه سيفسر بعض نواح منه بناء على تصوره، مما قد لا ينطبق على الواقع التاريخي"،⁽⁵³⁾ حيث إنه سيجد في بعض العبارات أو الكلمات التي تتفق مع نظريته للحوادث وتصوره لها فيقوم، دون وعي، بصياغة نص خيالي منها بعيد عن المفهوم الحقيقي للنص الأصلي، ذلك أن بعض الباحثين تسيطر عليهم أفكار جاهزة (مسبقة) عن حادث من حوادث التاريخ، أو عن ناحية تاريخية سياسية أو اقتصادية أو دينية معينة، فيدرسون الأصول التاريخية التي تقع تحت أيديهم تحت تأثير هذه الأفكار، "وبذلك ربما يفهمون هذه الأصول فهماً خاطئاً أو لا يفهمونها على الإطلاق".⁽⁵⁴⁾

وقد تنبه ابن خلدون إلى ضرورة هذه المرحلة من مراحل الدراسة التاريخية، وإن أجمل الحديث عنها، فذكر ضرورة قيام المؤرخ بـ (تمحيص) النص التاريخي وإخضاعه للنقد، لأن عدم القيام بهذا العمل يجعل المؤرخ يفهم النص وفقاً لأفكاره الذاتية المسبقة وليس وفقاً لما ابتغاه واضعه له من معنى، ومن ثم يدخله ذلك في زمرة الكاذبين، إذ "لما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله اسباب تقتضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمهيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله".⁽⁵⁵⁾

أما عمليات النقد الباطني السلبي التي تبحث في تحليل ظروف تدوين النصوص التاريخية والتحري عن مدى صدق وعدالة ووعي مدونيها، فقد تناولها ابن خلدون من خلال حديثه عن أكاذيب وأخطاء المؤرخين، تلك الأكاذيب والأخطاء التي دعت كذلك المحدثين إلى وضع الخطوة المنهجية التي يدعوها بالنقد الباطني السلبي، حيث يقول المؤرخان الفرنسيان لانجلوا وسينوبوس: "والممارسة العملية حملت المؤرخين على التفكير لما أن وضعتهم أمام وثائق يناقض بعضها بعضاً، فأدى هذا التعارض إلى وجوب الشك، وبعد الفحص أدى إلى الاقرار بوجود الخطأ والكذب في الوثائق، وهكذا اقتضى الأمر بالضرورة قيام النقد السلبي ابتغاء نبذ الأقوال الواضحة الكذب أو الخطأ". (56)

وهذا النوع من النقد عند ابن خلدون يقوم على تحري أسباب الكذب وعوامل الخطأ عند المؤرخين أو مدوني الأصول التاريخية التي يعتمد عليها دارس التاريخ الذي عليه أن يحاول كشف تلك الأسباب والعوامل لاستخلاص الأخبار الصحيحة وإعادة الأخبار الزائفة، وهي تنحصر، كما وردت في المقدمة، في:

- "التشيعات للآراء والمذاهب" (57) التي تدعو بعض رواة التاريخ ومدونيها إلى الكذب أو نقل الحوادث التاريخية بصورة غير صحيحة بسبب نظرتهم للأحداث التاريخية من زاوية أفكارهم وآرائهم الخاصة.

- "الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح"، (58) فمدون الأصل التاريخي قد يقع ضحية الثقة برواة الخبر الذي وصله فيدونه على أنه خبر صحيح، ومن ثم فعلى المؤرخ أن يتأكد من عدالة وصدق هؤلاء الرواة بـ (التعديل والتجريح)، وهي طريقة أهل الحديث في نقد الراوية. فالمؤرخ حينما ينظر في النصوص التاريخية عليه أن يضع في اعتباره ما قد يكون اعترى مدونها من "توهم الصدق وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين". (59)

- "تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس، مولعة بحب

الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها"،⁽⁶⁰⁾ ومن ثم فعلى المؤرخ أن يتأكد من أن مدون الأصل التاريخي ليس من هذا النوع من الناس، لأن كونه من هذا النوع يوجب الشك في صحة الأخبار التي نقلها.

- "الذهول عن المقاصد، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب"،⁽⁶¹⁾ وهنا قد لا يكون ناقل الخبر كاذباً، بل مخطئاً في فهم ما نقله عن طريق المشاهدة أو السماع، فينقله كما فهمه هو لا كما حدث في الواقع أو كما نقل له، فيوقعه فهمه وتصوره الخاطئ هذا للخبر في الكذب، ويكون من الواجب على المؤرخ أن يتنبه لمثل هذه الحالات في معالجته للنصوص التاريخية.

- "الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبس والتصنع، فينقلها المخبر كما رآها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه".⁽⁶²⁾ وهذا أيضاً مما يدخل في نطاق الخطأ الذي يقع فيه مدونو الأصول التاريخية الذين قد تلبس عليهم بعض الأحداث التاريخية فينقلونها بشكل يخالف لما حدثت في الواقع. أو قد تظهر بعض الأحداث على غير حقيقتها لما يداخلها من (التصنع) فتبدو بشكل مغاير لحقيقتها ثم تدون بهذا الشكل. وكل ذلك يستدعي من المؤرخ التحقق من عدم حدوث مثل هذه الحالات.⁽⁶³⁾

وهذه العمليات النقدية الخلدونية تغطي معظم جوانب النقد الباطني السلبي للمنهج الحديث وأكثرها أهمية.⁽⁶⁴⁾ وهي في تقسيمها إلى نقد يخص الكذب، وآخر يخص الخطأ تماثل تقسيم المنهج الحديث للنقد الباطني السلبي إلى قسمين يتناول الأول منهما الثبوت من صدق المؤلف وعدالته، وهل كذب أم لم يكذب. ويتناول الثاني الثبوت من صدق المعلومات التي أوردها ومبلغ دقتها، وهل أخطأ المؤلف، وهل خدع بشأنها أم لم يخطئ ولم يخدع.⁽⁶⁵⁾

المعيار الخلدوني للحقائق التاريخية: وتعقب عمليات النقد الباطني السلبي مرحلة إثبات الحقائق التاريخية كما يقرر المنهج الحديث، أي النظر في حصيلة الروايات التي تجمعت لدى المؤرخ بعد إجرائه لعمليات النقد الباطني السلبي، ذلك أن عمليات النقد في مجملها لا تؤدي إلى بلوغ الحقائق التاريخية، وإن كانت تساعد على الوصول إليها. فهي قد تمكن من

تصنيف الروايات التاريخية إلى روايات غير صحيحة، كاذبة أو خاطئة، وروايات مشكوك في صحتها، وروايات تحتمل الصدق، ورابعة لا يتمكن المؤرخ من تحديد قيمتها لعدم وصوله إلى رأي قاطع بشأنها. ومن ثم فإن هذه الحصيللة من الروايات، عدا ما يستبعد منها من روايات مقطوع بعدم صحتها، قد تطابق الواقع التاريخي أو قد لا تطابقه،⁽⁶⁶⁾ ولا بد لاستخلاص الحقائق⁽⁶⁷⁾ منها من إخضاعها لعمليات جديدة. فما هي كيفية معالجة هذه الروايات واستخلاص الحقائق التاريخية منها من وجهة نظر ابن خلدون؟

وجواباً على هذا التساؤل نقرر أن ابن خلدون قد وضع عدداً من المعايير للحكم على الأخبار والروايات لاستخلاص الوقائع التاريخية الصحيحة، أو القريبة إلى الصحة، منها. وعلى المؤرخ أن يعرض الأخبار قبل تدوينها على هذه المعايير الثابتة التي دعاها بالقواعد والأصول، فما وافقها أمكن الحكم بصحتها، وما خالفها كان مزيفاً ووجب إهماله "وحيثُ يُعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان، وإلا زيفه واستغنى عنه".⁽⁶⁸⁾

إذن فقد وضع ابن خلدون قانوناً للحكم على الأخبار والروايات لإثبات الحقائق التاريخية، وهو قانون (المطابقة)، أو قانون (الإمكان والاستحالة) بحسب تعبيره، حيث يقول: "وأما الأخبار عن الوقائع فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه، إذ فائدة الإنشاء⁽⁶⁹⁾ مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة. وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحيثُ إذا سمعنا عن شيء من الاحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه. وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه. وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا".⁽⁷⁰⁾

ولكن (المطابقة) مع أي شيء ؟ و (الإمكان والاستحالة) وفقاً لأي شيء ؟ ويأتي الجواب مما يقرره النص الخلدوني السابق من أن المطابقة مع الاجتماع البشري الذي هو العمران وما يلحقه من الأحوال. أما الإمكان والاستحالة اللذان يحتملها الخبر فيكونان وفقاً لهذا الاجتماع البشري وأحواله أيضاً.

وتأتي المطابقة مع معيار الاجتماع البشري في الدرجة الأولى من الأهمية عند ابن خلدون مما يقتضينا أن نفردها حديثاً خاصاً!، ولكنه، قبل ذلك لا بدّ من الإشارة إلى وجود مطابقة أخرى مع معايير متعددة غير هذا المعيار - وإن كان بعضها يدخل ضمن معيار العمران ولكن ابن خلدون فصل ذكرها عنه فبدت وكأنها مستقلة بذاتها - يجب على المؤرخ أن يعرض عليها أخباره للحكم بصحتها إن هي وافقت هذه المعايير التي منها:

- أصول العادة والعرف.

- قواعد السياسة.

- الحكمة، وتحكيم النظر والبصيرة.

- اختلاف الأمم والبقاع والأعصار.

فعلى المؤرخ أن لا يمر على الأخبار دون عرضها على هذه المعايير " لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق. وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط... ".⁽⁷¹⁾ فإذاً يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من

الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف... وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان، وإلا زينه واستغنى عنه". (72)

أما معيار الاجتماع البشري فهو المعيار الأول الذي وضعه ابن خلدون لتمييز الأخبار التاريخية، وهو، كما يقول، "غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا". (73) فالعمران الذي دارت حوله مباحث المقدمة أراد له ابن خلدون أن يكون معياراً للحكم على الأخبار التاريخية فخرج من بين يديه علماً جديداً، وهو كما يقول عنه، "مستقل بنفسه.. ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته [يقصد بالعوارض الذاتية القوانين] واحدة بعد أخرى.. مستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة، أعثر عليه البحث، وأدى إليه الغوص، وليس من علم الخطابة الذي هو أحد العلوم المنطقية.. ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية.. فقد خالف موضوعه هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه... ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة..". (74)

(والاجتماع البشري الذي هو العمران) له قوانين ثابتة كقوانين (الطبيعيات)، ذلك أن ابن خلدون قد نسجه على منوالها. (75) ولكنه أشار إلى ضرورة التنبه للأحوال المختلفة للاجتماع البشري التي لا تفرز على الدوام مثل هذه القوانين، وذلك بأن "ينظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضي طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له". (76)

فالمؤرخ يجب أن يقدم معيار العمران للحكم على الأخبار وإثبات الحقائق التاريخية منها على أي معيار آخر، فهو أفضلها في تمحيص الأخبار، وإهماله للمطابقة بين الأخبار التي وصلته وأحوال العمران يجعل الكذب يتطرق إلى عمله التاريخي بقصد منه أو بغير قصد، فهناك أسباب كثيرة للكذب، ولكن "من الأسباب المقتضية له أيضاً وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً [أي المتعلق بالإنسان أو بالمحيط الخارجي الطبيعي] لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع [المؤرخ] عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود

ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض". (77)

والمطابقة مع العمران أدق وأوثق من المطابقة مع أي معيار آخر، فالأخبار الكاذبة والمزورة وغير المعقولة كثيرة، وأدق وجه لتمحيصها "إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها. وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة. ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع. وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح". (78)

والنص الخلدوني هذا يشير، كما هو واضح، إلى تقديم معيار المطابقة مع العمران على (التعديل والتجريح) في عملية النظر في الأخبار التاريخية. ولا يرجع إلى تعديل الرواة إلا بعد أن تبين لنا المطابقة معقولة الخبر التاريخي وإمكان حدوثه "أما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح". (79) هذا فيما يخص الأخبار التاريخية، أما فيما يتعلق بالأخبار الشرعية (الإنشاء) فالأساس فيها هو التعديل والتجريح، "إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة"، (80) فلم يُلغ ابن خلدون، كما قد يتبادر إلى الذهن، عملية نقد الرواة (التعديل والتجريح) في الأخبار التاريخية، فهو قد تحدث عنها، كما سبق القول، ضمن تناوله لأخطاء المؤرخين، ولكنه جعلها تأتي في المرتبة الثانية، بعد المطابقة، في الحكم على الأخبار التاريخية، على عكس الأخبار الشرعية التي يجب في إثبات صحتها النظر في نقد الرواة أولاً "وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها متى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط". (81) فنصوص هذه الأخبار ليست موضع نظر عقلي من قبل المحدث أو الفقيه الذي يبحث فيها، ويكفيه ليحكم بصحتها أن تصله سليمة دون تحريف وهذا يتحقق عن طريق رواة عدول صادقين "فإذا هذان الشارع إلى مدرك فينبغي أن نقدمه على مداركنا ونثق به دونها، ولا ننظر في تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه، بل نعتمد ما أمرنا به اعتقاداً وعلماً، ونسكت عما لم نفهم من ذلك ونفوضه إلى الشارع ونعزل العقل عنه". (82) بينما يمكن في نصوص الأخبار التاريخية النظر العقلي من قبل المؤرخ لذلك

فهو ينظر فيها لإثبات صحتها من ناحيتي نصوصها وروايتها. وقد جعل ابن خلدون الجانب الأول هو الأهم والمقدم على الآخر في تعامل المؤرخ مع الأخبار.

على أن نصوص المقدمة توهم في مدى فاعلية قانون المطابقة في الحكم على الأخبار، فهل أراد ابن خلدون من نصوصه المتعلقة بالمطابقة، ذات المضامين والمعاني والدلالات المتداخلة، الحكم على الخبر بالصحة اليقينية حينما يكون مطابقاً للمعايير المتعددة التي ذكرها وأولها معيار العمران؟ أم أراد إمكانية صحته حينما يطابق هذه المعايير؟ إن التدبر في تلك النصوص يوحي بأن ابن خلدون أراد أن تكون نتيجة المطابقة الوصول إلى الحكم بإمكان الخبر لا بوقوعه فعلاً. فهناك فرق واضح بين الوقوع وإمكان الوقوع، فليس كل ممكن الوقوع وقع فعلاً. ويعزز هذا استعماله المتكرر للفظ (الإمكان) ضمن مصطلح (الإمكان والاستحالة) المرادف للمطابقة. ولكن هناك نصاً لا يحتمل مثل هذا التأويل، مما يجعلنا غير متأكدين تماماً من حقيقة ما أراده ابن خلدون من المطابقة في الحكم على الأخبار، فهذا النص يشير بصورة واضحة إلى أن الخبر إذا كان ممكناً بحسب قانون المطابقة أو الإمكان والاستحالة فهو صحيح وصادق بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، أي أنه قد وقع فعلاً، فيقول "فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ينظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران... وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه". (83)

ومن جانب آخر، اعتبر ابن خلدون أن العقل هو الذي يميز إمكان الخبر من استحالته، حيث "عدّ أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل". (84) وهو الذي يحدد عملية المطابقة، أي هو الذي يحكم بإمكان الخبر واستحالته وفقاً لقوانين العمران "فليرجع الإنسان إلى أصوله، وليكن مهيمناً على نفسه، ومميزاً بين طبيعة الممكن والمنتهى بصريح عقله ومستقيم فطرته. فما دخل في نطاق الإمكان قبله، وما خرج عنه رفضه". (85) ولكن النظر العقلي أو العقل له حدوده التي يرسمها له موضوع بحثه أو نظره، فليس المقصود من إعمال إمكانات العقل هنا "الإمكان العقلي المطلق، فإن نطاقه أوسع شيء، فلا يفرض حداً بين الواقعات، وإنما مرادنا الإمكان بحسب المادة التي

للشيء. فإذا نظرنا أصل الشيء وجنسه وصنفه ومقدار عظمه وقوته أجرينا الحكم من نسبة ذلك على أحواله وحكمنا بالامتناع على ما خرج من نطاقه".⁽⁸⁶⁾ وهذا هو ما دعاه ابن خلدون بـ (العقل التجريبي) الذي يستمد مفاهيمه وقوانينه من الواقع مباشرة، وخاصة الواقع الاجتماعي. وضرورته للمؤرخ، على وجه الخصوص، تتمثل في كون حوادث التاريخ هي حوادث اجتماعية بالدرجة الأولى،⁽⁸⁷⁾ ولا بدّ في معالجتها من عقل محيط بقوانين المجتمع ومحدد بحدودها. وهو يختلف عن نوعين من العقل ميزها ابن خلدون عنه، أولهما (العقل التمييزي) الذي يقل عنه في المرتبة، وهو لا يتعدى حدود المعارف الحسية، و (العقل النظري) الذي يعلوه مرتبة وهو متعلق بما وراء الطبيعة، أو بما وراء الحس بحسب التعبير الخلدوني.⁽⁸⁸⁾

وجدير بالذكر أن قانون الإمكان والاستحالة لم يكن قانوناً خلدونياً صرفاً ليس له سابقة في الفكر العربي الإسلامي، فالفكر الخلدوني على تميزه وإبداعه لا يخرج، في واقع الأمر، على انتهائه لفكر أمته وحضارتها. فمسألة الثبوت من معقولية الأخبار، والأخبار التاريخية من ضمنها، عملية مارسها العلماء المسلمون الذين حاولوا "وضع مقاييس لتقرير صدق المعلومات لشعورهم بضرورة ذلك عندما يجابهون المشاكل التاريخية التي يبحثونها... ويوصي رشيد الدين، عم ابن أبي أصيبعة.⁽⁸⁹⁾ جماعة المؤلفين والمؤرخين أن ينظروا في كل خبر نظراً عارياً عن محبة أو بغضة) وأن يزنوه بميزان العقل والقياس وأن يتفحصوه...".⁽⁹⁰⁾

كما أننا حين نستعرض فترة نشأة علم التاريخ عند العرب المسلمين نرى أن المؤرخين كان لهم منهج في تدوين التاريخ لا يقوم على نقد الرواة فحسب، بل يتعداه إلى نقد الرواية ومدى معقوليتها، فاليقوي مثلاً حينها يستعرض تاريخ الفرس يبين أن وقائع هذا التاريخ المتعلقة بما قبل العصر الساساني "أسطورية ولا يمكن الوثوق بها".⁽⁹¹⁾ ونجد أيضاً هذا الاتجاه واضحاً في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، فابن حزم الأندلسي، كما يذكر الدكتور محسن مهدي في كتابه فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، تعرض لنقد التوراة على أسس عقلانية في الغالب، حيث حاول أن يحلل محتوى التوراة "باستخدام معايير الانسجام الداخلي،

والاحتمال الكامن في طبيعة الأحداث التي تصفها".⁽⁹²⁾ ولكن المؤرخين المسلمين لم تكن لديهم، في واقع الحال، مثل تلك المعايير والأسس الثابتة التي وضعها ابن خلدون للتحقق من معقولية وصدق الأخبار التاريخية، بل كان لكل واحد منهم أسسه الذاتية التي وضعها لنفسه. فالعمل المبتكر الذي جاء به ابن خلدون لا يتعلق بالإمكان والاستحالة كقانون بقدر ما يتعلق بمجالات وحدود تطبيق هذا القانون.

ومن الضروري، في نهاية الحديث عن موضوع معيار الحقائق التاريخية عند ابن خلدون، أن ننوه بقيامه بذكر عدد كبير من الأمثلة على تورط المؤرخين، ومن بينهم مشاهير كالطبري والمسعودي، بإيراد أخبار تاريخية تتنافى مع المعايير التي ذكرها في تمحيص الأخبار بهدف إثبات الحقائق التاريخية،⁽⁹³⁾ موجهاً، في أثناء الحديث عنها، نصيحة للمؤرخ بعدم قبول مثل هذه الأخبار، وعرض أي خبر مهما كان مصدره على (القوانين الصحيحة)، حيث يقول: "فلا تَتَقَنَّ بما يلقى إليك، وتأمل الأخبار واعرضها على القوانين الصحيحة يقع لك تمحيصها بأحسن وجه".⁽⁹⁴⁾

على أن العملية المنهجية الخلدونية المتعلقة بقانون المطابقة أو الإمكان والاستحالة الذي يستعمل في تمحيص الأخبار التاريخية لاستخراج الوقائع الصحيحة منها، والأمثلة المتعددة لهذه العملية، نجد لها، أي للعملية، ما يقابلها في منهج البحث التاريخي الحديث ضمن مرحلتي إثبات الحقائق التاريخية، ومرحلة تنظيم وتركيب هذه الحقائق والاجتهاد فيها من مراحل هذا المنهج. فمرحلة إثبات الحقائق التاريخية تعتمد في جانب منها على معالجة المؤرخ للحوادث الواردة في الأصول التاريخية التي تتعارض مع الحقائق التي تثبت بطرق أخرى كثيرة، كخلاصة المعرفة الإنسانية، أو القوانين العلمية الثابتة، أو (الفسولوجيا)، أو (السيكولوجيا)، أو اختلاف نظرة الناس إلى بعض الحوادث التاريخية باختلاف الزمن أو البيئة مثلاً. ومن ثم فلا يمكن إثبات الحوادث التاريخية التي تتنافى مع هذه القضايا على أنها حقائق"،⁽⁹⁵⁾ إذ "لا يمكن لعلم التاريخ أن يدعي معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها، بل على علم التاريخ أن يصحح نثائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها".⁽⁹⁶⁾ وكل ذلك تقريباً نجد له مقابلاً في منهج ابن خلدون الذي تناولناه ضمن

قانون المطابقة الخلدوني، وإن تبادل المنهجان، الخلدوني والحديث، الإيجاز والتفصيل في تفرعات هذا الموضوع.

تنظيم الحقائق التاريخية وتركيبها وتعليقها: كما يقرر المنهج الحديث إن عملية تنظيم وتركيب الحقائق التاريخية تقتضي أن يستبعد المؤرخ الدوافع التي يمكن أن يفترضها في التاريخ بشأن ما ورد في الأصل التاريخي على غرار ما يحدث في البيئة المعاصرة لأن التشابه بين الحاضر والماضي ليس مطلقاً، فهناك تغيرات اجتماعية وسياسية وفكرية لا بد وأن تحدث في المجتمعات مما يوجب على المؤرخ أن يتنبه لها.⁽⁹⁷⁾ وهذا ما قصده ابن خلدون حينما طلب أن لا يتحدث المؤرخ عن الماضي، أو يحكم عليه، وفقاً لمعايير الحاضر، وعليه أن يتعرف على التغير والتبدل في أحوال العصور حتى لا يفهم أفكار وقيم عصر من العصور فهماً خاطئاً حينما يقيسها على مفاهيم عصره حيث يقول: "ومن الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام، وهو داء دوي شديد الخفاء، إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة، فلا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة... فربما يسمع السامع كثيراً من أخبار الماضين ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابه، فيجرى بها لأول وهلة على ما عرف وقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيراً، فيقع في مهواة من الغلط"،⁽⁹⁸⁾ ومثل لهذا الأمر بأثلة منها ما "يسلكه المؤرخون عند ذكر الدول ونسق ملوكها، فيذكرون أسمه ونسبه وأباه.. كل ذلك تقليد لمؤرخي الدولتين.."،⁽⁹⁹⁾ فلم يتنبه هؤلاء لاختلاف الأغراض من التاريخ بين عصر وآخر، ولم يدركوا "أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول".⁽¹⁰⁰⁾

ويقرر منهج البحث التاريخي الحديث في مرحلة (التعليق والإيضاح)، المرحلة التي تسبق مباشرة آخر مرحلة له، وهي إنشاء الصيغة التاريخية وعرضها، يقرر بأن المؤرخ أو الباحث في التاريخ لا يستطيع أن يقف عند حدود المراحل المنهجية السابقة دون محاولة للوصول، ما أمكن إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث الوقائع التاريخية والبحث

في تحليل الحوادث وإيضاحها. وهذا التعليل يتم، في كثير من الأحيان، أو يقوم على التعليلات التاريخية للمؤرخ ونظريته لحوادث التاريخ، أو يستند على أسس أخرى غير هذه. (101)

والتعليل الذي يشكّل محور هذه المرحلة يؤكد على أهميته ابن خلدون في انتقاده للمؤرخين الذين اعتمدوا في تدوين التاريخ على ما ورد في تواريخ من سبقوهم، " ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها ". (102) وفي انتقاده أيضاً لصنف آخر من المؤرخين لم يهتموا بتعليل الحوادث والوقوف على أسباب قيام الدول واضمحلالها، فـ " إذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها نسقاً، محافظين على نقلها وهماً أو صدقاً، لا يتعرضون لبدائيتها، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايته، وأظهر من آيتها، ولا عله الوقوف عند غايتها، فيبقى الناظر متطعلاً بعد إلى افتقاد أحوال مبادئ الدول ومراتبها، مفتشاً عن أسباب تراجعاها أو تعاقبها، باحثاً عن المقنع في تباينها أو تناسبها ". (103) فعدم تعليل أسباب قيام الدولة، وأبرزها العصبية، من وجه نظر ابن خلدون، ينم عن تقصير، ذلك أن " بهذه العصبية يكون تمهيد الدولة وحمايتها من أولها "، (104) ومن ثم يجب التفطن " لكيفية الأمر منذ أول الدولة وأنه لا يتم إلا لأهل العصبية ". (105)

وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة من مراحل منهج البحث التاريخي التي تتحدث عن إنشاء الصيغة التاريخية وعرضها، وما يستلزمه ذلك من أمور منها، مثلاً، إتباع طريق وسط بين الإيجاز والإسهاب، وتوخي الدقة، وحسن التعبير، ووضوح العرض والمحافظة على الوحدة الموضوعية.. (106) نقول إن ما يتعلق بهذه المرحلة لم نجد في نصوص المقدمة ما يباين، وهو داخل ضمن التفاصيل والموضوعات الفرعية التي سبق وأن أشرنا إلى خلو النصوص الخلدونية المتعلقة بمنهج البحث التاريخي منها. وهي في مجملها تفصيلات وتفرعات أفرزها تراكم خبرات المؤرخين الغربيين في العصر الحديث، وساعدت على خلقها الاتجاهات المتعددة التي وجه إليها علم التاريخ، والأغراض الواسعة التي أريد له تحقيقها، والوسائل وأدوات البحث الكثيرة التي امتلكها مما لم يكن معروفاً في عصر ابن خلدون، ولكن هذا كله لا يقلل من القيمة التي نراها في منهج البحث الخلدوني المستخلص من المقدمة، ذلك أن هذا

المنهج، فيما نعتقد، قد عالج المراحل الأساسية التي عالجها منهج البحث التاريخي الحديث، وتناول، في كثير من الأحيان، قضايا منهجية أوردتها بعينها، تقريباً، هذا المنهج الذي لم يتبلور بشكله الحالي إلا بعد قرون من كتابة المقدمة.

وأخيراً، فإن مما يجدر ذكره أن تناول بحثنا هذا لمراحل المنهج الحديث التي لها ما يماثلها في المقدمة كان تناولاً مقتضباً، كما اتضح لنا ذلك، يتناسب مع هدف البحث الأساس، وهو دراسة المنهج التاريخي الذي ضمته مقدمة ابن خلدون، وبيان أهميته، وإمكانية الاستفادة منه بمحاولة توظيفه في صياغة منهج عربي جديد للبحث التاريخي، فاستلزمت عملية بيان الأهمية هذه، في جانب من جوانبها، الإشارة إلى ما يقابل منهج ابن خلدون من قضايا عالجها المنهج الحديث، إشارة ضمن نطاق المقابلة وليس المقارنة التي قد تقيض لها جهود أخرى. وحسبنا ما تناوله هذا البحث من موضوعات نعتقد بأهميتها وبجدارتها لأن تكون منطلقاً لمن يريد التوسع، أو لمن تكون له وجهة نظر أخرى.

الهوامش

- (1) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. كنيته أبو زيد، ولقبه ولي الدين، واشتهر بابن خلدون. ولد في تونس سنة 732 هـ (1332 م)، وتوفي في القاهرة سنة 808 هـ (1406 م).
- انظر: (تمهيد لمقدمة ابن خلدون تأليف الدكتور علي عبد الواحد وافي) في: مقدمة ابن خلدون، تأليف العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، ج 1، ط 3، دار نهضة مصر، القاهرة (د. ت)، ص 33، 42، 133. سنشير إلى مقدمة ابن خلدون، بطبعتها هذه ذات الأجزاء الثلاثة، فيما بعد بلفظ (المقدمة) فقط. وهذه المقدمة التي اشتهر بها، التي سيرد ذكرها كثيراً في هذا البحث، هي مقدمة كتابه في التاريخ الذي أسماه: (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر). وقد اقتصرنا على ذكر هذه المعلومات فحسب عن ابن خلدون، بل لم نشر إليها، حتى وهي بهذا الاقتضاب، في متن البحث لأن ابن خلدون أضحى أشهر من أن يعرف أو يترجم له، وملأ الحديث عنه بطون عدد كبير من المؤلفات مما لا يخفى على المتخصصين الذين توجه إليهم دراستنا هذه.
- (2) توفي جيوفاني باتيستا فيكو (Vico) سنة 1744 م.
- (3) الجابري، محمد عابد (الدكتور)، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، ط 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 10.
- (4) انظر: المقدمة، ج 1، ص 331.
- (5) عثمان، حسن (الدكتور)، منهج البحث التاريخي، ط 4، دار المعارف، مصر 1980، ص 145.
- (6) الدوري، عبد العزيز (الدكتور)، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، دار المشرق، بيروت 1983، ص 9. وهذه الدعوة هي للأستاذ الدوري، ووردت في كتابه هذا.
- (7) المصدر والصفحة أنفسهما.
- (8) انظر: تمهيد الدكتور وافي، المقدمة، ج 1، ص 121.
- مؤنس، حسين (د)، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، مصر 1984، ص 77.
- سالم، السيد عبد العزيز (الدكتور)، التاريخ والمؤرخون العرب، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص 34.

- (9) نقل محقق المقدمة عن المؤرخ الإنكليزي (روبرت فلنت R. Flint) في كتابه: History of the Philosophy of History قوله: "إذا نظرنا إلى ابن خلدون كمؤرخ وجدنا من يتفوق عليه من كتاب العرب أنفسهم" المقدمة، ج 1، ص 121 .
- (10) مؤنس، المصدر السابق، ص 40 .
- (11) في كتابه الذي أشرنا إليه من قبل، ص 157 . نقلاً عن: الخضير، زينب (الدكتورة)، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة، القاهرة 1991، ص 11 .
- (12) الطويل، توفيق (الدكتور)، أسس الفلسفة، ط 11، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص 92. وانظر أيضاً: الخضير، المصدر السابق، ص 55 .
- (13) المقدمة، ج 1، ص 282 .
- (14) قربان، ملحم (الدكتور)، خلدونيات: قوانين خلدونية، المؤسسة الجامعية، بيروت 1984، ص 75 .
- (15) انظر: الجابري، المصدر السابق، ص 8، 9 - 10 . وقد أفرد د. ملحم قربان كتابه المذكور في الهامش السابق لنقد أبرز الباحثين الذين تناولوا ابن خلدون، وبيان مواطن سوء فهمهم لمقاصده.
- (16) ومن هذا القبيل ما نراه في معالجة الدكتور الجابري لمعيار (العمران) الخلدوني في نقد الأخبار التاريخية، مما نختلف معه فيه. انظر: الجابري، المصدر السابق، ص 125 - 128 .
- (17) انظر المقدمة، ج 3، ص 1365 .
- (18) المقدمة، ج 1، ص 283 . وانظر أيضاً الصفحة السابقة لها.
- (19) كل الاقتباسات التي وردت في هذه الفقرة هي من المقدمة، ج 1، ص 283 .
- (20) المقدمة، ج 1، ص 284 .
- (21) كل الاقتباسات التي وردت في هذه الفقرة هي من المقدمة، ج 1، ص 284 - 285 .
- (22) المقدمة، ج 1، ص 285 .
- (23) يمكن الرجوع إلى ترجمة حياة ابن خلدون في مظاہر المتعددة وفي مقدمتها: التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1951 . تمهيد الدكتور علي عبد الواحد وافي للمقدمة، المقدمة، ج 1، ص 29 - 114 .
- (24) انظر، الجابري، المصدر السابق، ص 92 .
- (25) الدسوقي، عاصم (الدكتور)، البحث في التاريخ، دار الجيل، بيروت 1991، ص 27 .
- (26) الطويل، المصدر السابق، ص 140 .

- (27) نفسه، ص 162 - 163 .
- (28) هرنشو، ج، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد عبادي، دار الحداثة، بيروت 1988، ص 12 .
- (29) الشنيطي، محمد فتحي (الدكتور)، أسس المنطق والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت 1970، ص 169 .
- (30) عثمان، المصدر السابق، ص 20 .
- (31) للتفاصيل انظر: المصدر نفسه، ص 18 - 20 .
- (32) الدسوقي، المصدر السابق، ص 28 .
- (33) انظر: هرنشو، المصدر السابق، ص 19 - 20 . مؤنس، المصدر السابق، ص 158 . بدوي، عبد الرحمن، النقد التاريخي، ط 3، وكالة المطبوعات، الكويت 1977، ص 12 .
- (34) الدقة من أهم الثقات التي يشترطها المنهج الحديث للمؤرخ، انظر الدسوقي، المصدر السابق، ص 13 .
- (35) المقدمة، ج 1، ص 295 .
- (36) المصدر والصفحة أنفسهما .
- (37) المقدمة، ج 1، ص 291 .
- (38) المصدر والصفحة أنفسهما .
- (39) المقدمة، ج 1، ص 259 .
- (40)(41)(42)(43) المقدمة، ج 1، ص 324 .
- (44) لانجلو وسينووس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي ضمن كتاب النقد التاريخي الذي أشير إليه من قبل، ص 48 .
- (45) المصدر نفسه، ص 87 .
- (46) المصدر نفسه، ص 77، 88 .
- (47) المصدر نفسه، ص 47 .
- (48) الجابري، المصدر السابق، ص 65 .
- (49) المصدر والصفحة أنفسهما .
- (50) المقدمة، ج 1، ص 138 .
- (51) انظر الفصل الذي تحدث فيه عن علوم الحديث في المقدمة، ج 3، ص 1033 - 1045 .

- (52) انظر: عثمان، المصدر السابق، ص 120 - 121 .
- (53)(54) المصدر نفسه، ص 118 .
- (55) المقدمة، ج 1، ص 328 .
- (56) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص 121 .
- (57)(58)(59)(60)(61)(62) المقدمة، ج 1، ص 328 .
- (63) يلاحظ أننا لا نستطيع التوسع في تفسير النص الخلدوني لجميع النقاط السابقة بأكثر مما أوردنا لكيلا يدخلنا ذلك في تأويلات وتفسيرات قد تكون خارجة عن مقاصد ابن خلدون، وحتى لا نقوله ما لم يقله .
- (64) للتفاصيل والمقارنة انظر: عثمان، المصدر السابق، ص 127 - 134 .
- (65) المصدر نفسه، ص 127 .
- (66) للتفاصيل: المصدر السابق، ص 146 .
- (67) يلاحظ أن الحقيقة التاريخية، شأنها شأن حقائق كثير من العلوم، هي حقيقة نسبية وليست مطلقة.
- (68) المقدمة، ج 1، ص 319 .
- (69) ويعني به الاخبار الشرعية التي هي في معظمها تكاليف إنشائية، أي أوامر ونواه.
- (70) المقدمة، ج 1، ص 331 .
- (71) المقدمة، ج 1، ص 291 .
- (72) المقدمة، ج 1، ص 320 .
- (73) المقدمة، ج 1، ص 331 . ويعني المقدمة بعبارة (هذا الكتاب).
- (74) المقدمة، ج 1، ص 331 - 332 .
- (75) الجابري، المصدر السابق، ص 68 .
- (76) المقدمة، ج 1، ص 331 .
- (77) المقدمة، ج 1، ص 328 - 329 .
- (78)(79) المقدمة، ج 1، ص 330 .
- (80)(81) المقدمة، ج 1، ص 331 .
- (82) المقدمة، ج 3، ص 1146 - 1147 .
- (83) المقدمة، ج 1، ص 331 .

- (84) المقدمة، ج 1، ص 330 - 331 .
- (85)(86) المقدمة، ج 2، ص 566 .
- (87) الجابري، المصدر السابق، ص 100 .
- (88) للتفاصيل انظر المقدمة، ج 3، ص 1009 .
- (89) ابن أبي أصيبعة هو مؤلف كتاب (عيون الأنباء في طبقات الأطباء)، والمتوفى سنة 699 هـ.
- (90) روزنتال، فرانز (الدكتور)، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة الدكتور أنيس فريجة، ط 4، الدار العربية للكتاب، 1983، ص 156 .
- (91) انظر: الدوري، المصدر السابق، ص 52 .
- (92) قربان، المصدر السابق، ص 69 .
- (93) للاطلاع على هذه الأمثلة أنظر: المقدمة، ج 1، ص 292، 294، 295، 299، 300، 303، 306، 309، 313، 317، 322، 324، 329، 330 .
- (94) المقدمة، ج 1، ص 299 .
- (95) عثمان، المصدر السابق، ص 149 .
- (96) المصدر نفسه، ص 150 .
- (97) المصدر نفسه، ص 161، 172 .
- (98) المقدمة، ج 1، ص 320، 322 .
- (99) المقدمة، ج 1، ص 324 .
- (100) المقدمة، ج 1، ص 320 .
- (101) عثمان، المصدر السابق، ص 191 وما بعدها.
- (102) المقدمة، ج 1، ص 283 .
- (103) المقدمة، ج 1، ص 285 .
- (104)(105) المقدمة، ج 2، ص 254 .
- (106) للتفاصيل، يراجع عثمان، المصدر السابق، ص 191 - 201 .